

## ”وزارة شؤون القدس“ في الحكومة الإسرائيلية: تعريف ودلالات وأبعاد

أسامة حلبي\*

تتناول هذه المقالة إعادة إنشاء وزارة خاصة تُعنى بشؤون القدس ضمن الحكومة الإسرائيلية الحالية برئاسة بنيامين نتنياهو، واحتمالات انعكاس ذلك على وضع القدس ومستقبلها في ظل التطرف اليميني السائد في إسرائيل.

**تسيطر** إسرائيل على القدس بشقيها: الغربي منذ انتهاء حرب ١٩٤٨، والشرقي منذ انتهاء حرب حزيران / يونيو ١٩٦٧. وسعت إسرائيل منذ احتلالها القدس الغربية لجعلها عاصمة لها، فنقلت إليها خلال الأعوام الأولى لتأسيسها أهم مقار مؤسساتها السيادية: الكنيسة، والحكومة، والمحكمة العليا. وبعد احتلالها القدس الشرقية عمدت إسرائيل إلى ضمها من خلال تشريعات وقرارات حكومية ومصادقة من محكمتها العليا، ضاربة عرض الحائط بموقف الشرعية الدولية ممثلة في الأمم المتحدة ومؤسساتها التي رأت في قرار الضم من طرف واحد قراراً باطلاً. وكما هو معروف فإن مكانة القدس بشقيها، أو مسألة القدس، لم تلقيا حلها النهائي في القانون الدولي منذ قرار التقسيم في سنة ١٩٤٧ الذي منح القدس مكانة خاصة (Corpus Separatum) منفصلة عن الدولتين العربية واليهودية. لكن إسرائيل، مستغلة موازين القوى المائلة إلى مصلحتها، فرضت أمراً واقعاً من خلال الاستيلاء على بيوت الفلسطينيين وتهجيرهم، فحواه أن القدس الكاملة والموحدة عاصمتها الأبدية<sup>١</sup>.

### ”وزارة شؤون القدس“: خلفية تاريخية موجزة

بتاريخ ٢٧ / ١١ / ١٩٩٠ أقيمت ”وزارة شؤون القدس“ للمرة الأولى ضمن الحكومة

\* باحث قانوني، ومحام يعمل في القدس.

الإسرائيلية الـ ٢٤ وكانت تحت مسؤولية رئيس الحكومة يتسحاق شمير، لكنها أُلغيت في عهد الحكومة الـ ٢٥ بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٣٠ بقرار من الكنيست، وبمبادرة من رئيس الحكومة يتسحاق رابين الذي شغل منصب وزير شؤون القدس من تموز / يوليو ١٩٩٢ حتى إلغائها وتوزيع صلاحياتها بين الوزارات المتعددة. وكان لإلغاء الوزارة "أسباب موضوعية وذاتية على صلة بخفض النفقات"،<sup>٢</sup> غير أن الوزارة أعيدت مجدداً في ٢٠٠٥/٥/٤ وأصبحت تُعرف بوزارة "شؤون القدس الكبرى"، وحمل حقيبتها الوزير تساحي هنجبي من "الليكود". وبعد تشكيل الحكومة الإسرائيلية الـ ٣٣ بتاريخ ٢٠١٣/٣/١٨، توقف عمل الوزارة بتسميتها المذكورة، وألحقت بوزارة "الإعلام والشتات" التي تغيّر اسمها ليصبح "وزارة القدس والشتات"، وكُلف بها الوزير نفتالي بينت من حزب البيت اليهودي. وفي ٢٠١٥/٥/٣١ أصدر ديوان نتيهاهو القرار رقم ٤٦ القاضي بإقامة "وزارة القدس والميراث"،<sup>٣</sup> وبنقل الصلاحيات المتعلقة بقضايا القدس، ومن ضمنها المسؤولية عن سلطة تطوير القدس والشركة الحكومية لتطوير شرقي القدس، من ديوان رئيس الحكومة إلى الوزارة الجديدة، لتصبح إحدى وزارات الحكومة الـ ٣٤ (الحالية) بعد تشكيلها في ٢٠١٥/٦/١. وأسندت هذه الوزارة إلى الوزير زئيف إلكين من "الليكود"، والذي صادق الكنيست على تعيينه في ٢٠١٥/٦/١ بأغلبية ٥٨ صوتاً في مقابل ٤٠.<sup>٤</sup>

### الهدف المعلن من إقامة الوزارة

الهدف من إقامة وزارة خاصة تُعنى بـ "شؤون القدس"، كما عبّر عنه الوزير المكلف أمام الكنيست، هو تطبيق "قانون أساس: القدس عاصمة إسرائيل"، وخلق أفضليات خاصة في المدينة وتطويرها اقتصادياً،<sup>٥</sup> علماً بأن القانون المذكور كان قد سُن في ٣٠ تموز / يوليو ١٩٨٠.<sup>٦</sup> وجاء في المادة الرابعة من هذا القانون، وعنوانها "تطوير القدس"، ما يلي:

(أ) ستحرص الحكومة على تطوير القدس وازدهارها وعلى رفاهية سكانها عبر تخصيص موارد خاصة بما فيها منحة سنوية خاصة لبلدية القدس (منحة العاصمة) بمصادقة اللجنة المالية في الكنيست.

(ب) تُعطى القدس أفضليات خاصة في نشاطات سلطات الدولة من أجل تطوير القدس في مجالات المرافق والاقتصاد وفي مجالات أخرى.

(ج) ستشكل الحكومة هيئات خاصة من أجل تنفيذ هذا البند.<sup>٧</sup>

وإلى جانب إقامة وزارة شؤون القدس، ومن أجل تنفيذ المادة الرابعة أعلاه، شكلت الحكومة من أعضائها لجنة وزارية لشؤون القدس برئاسة رئيس الحكومة آنذاك يتسحاق شمير، اتخذت قرارات لزيادة عدد المهاجرين الجدد الذين يتم توجيههم إلى السكن في المدينة، وصادقت على مصادرة ١٠٠٠ دونم تقريباً في جنوبي شرقي المدينة (جبل أبو غنيم) أقيمت عليها لاحقاً مستعمرة "هار حوما"، وتشمل على ٦٥٠٠ وحدة سكنية.<sup>٨</sup> كما صادقت اللجنة الوزارية على منح المنطقة الصناعية "عطاروت" في شمالي المدينة مكانة "منطقة تطويراً"، وأقيم طاقم مشترك لعدة وزارات ولقوات الأمن من أجل نقل معسكرات جيش وشرطة من مركز المدينة إلى المنطقة الصناعية.<sup>٩</sup>

وعملت الوزارة في الفترة التي تلت إنشائها، بالتعاون مع بلدية القدس ومع سلطة تطوير القدس، وكذلك بالتعاون مع منظمة العمال العامة ("الهستدروت") واتحاد أرباب الصناعة واتحاد الفنادق وتجمع اللجان التجارية، لتحقيق أهداف "قانون أساس: القدس عاصمة إسرائيل".<sup>١٠</sup> وتعاونت الوزارة مع مستشفى "هداسا"، وبدعم من وزارة المال، كي تستطيع المدينة استيعاب أطباء هاجروا إلى إسرائيل، من دول الاتحاد السوفياتي سابقاً.<sup>١١</sup> لكن، هل أدى هذا الجهد المعلن إلى تغيير جدي في وضع المدينة وتحسين أحوالها فعلاً، أم بقي جهداً إعلامياً، ولم يف بالمطلوب والمتوخى منه في نظر البلدية ورئيسها؟

### رئيس بلدية القدس ضد الوزارة!

لم يتردد يتسحاق رابين في إلغاء الوزارة في نهاية سنة ١٩٩٢، وتوزيع أمور معالجة شؤون القدس على بقية الوزارات. كذلك قام نتنياهو خلال فترة ترؤسه الحكومة الـ ٣٢، والتي استمرت من ٢٠٠٩/٣/٣١ حتى ٢٠١٣/٣/١٨، بإبقاء الوزارة تحت إمرته، ولم يسندها إلى أي من وزرائه. فما هو السبب في إعادة إنشاء وزارة خاصة ضمن الحكومة الحالية وإسنادها إلى الوزير زئيف إلكين الذي يُعتبر من الجناح اليميني المتشدد في حزب "الليكود"؟ في ٢٦ أيار / مايو ٢٠١٥، أصدر رئيس بلدية القدس نير بركات إعلاناً صحافياً عممه على مختلف وسائل الإعلام، وجاء فيه أن: "قرار إعادة إنشاء وزارة شؤون القدس من جديد اتُخذ بعكس رأيي، ويُعتبر مناقضاً للالتزام رئيس الحكومة ولقرار الحكومة الذي اتُخذ في يوم القدس. القدس ليست جائزة ترضية تُمنح لأي كان. يؤسفني أن تؤدي اعتبارات سياسة ضيقة إلى إهدار أموال عامة، وإلى بيروقراطية زائدة ستصعب على العمل المشترك للحكومة والبلدية لتطوير القدس ودفعها قدماً."<sup>١٢</sup>

يبدو موقف رئيس بلدية القدس غريباً للوهلة الأولى، لأنه ضد تفعيل وزارة هدفها دعم مدينته، ويرى في ذلك "إهداراً للمال العام". لكن، إذا دققنا وقرأنا ما وراء السطور سنجد أن نير بركات لا يعترض على المساعدة والدعم الحكومي للمدينة وللبلدية التي يرئسها، وإنما هو لا يرى في زئيف إلكين شخصية ملائمة لهذه المهمة، ولا يرى إلا في رئيس الحكومة عنواناً لكل ما يتعلق بمدينة القدس كما سبق أن قال لنتنياهو قبل تعيين إلكين. وقال بركات في جلسات مغلقة مع المقربين منه أنه لن يستقبل إلكين وزيراً لشؤون القدس في البلدية، بينما سيرحب به وزيراً للاستيعاب! ويبدو أن بركات يرى في الوزارة الجديدة والوزير إلكين عاملاً معرقلًا لنشاطه. فبركات يُعتبر مقرباً ليس لرئيس الحكومة نتنياهو فحسب، بل لوزراء آخرين أيضاً، كوزير المالية كلون الذي يشغل شقيقه كوبي منصب نائب لبركات.<sup>١٣</sup>

### لماذا إلكين بالذات؟

إذا كان هذا هو موقف رئيس بلدية القدس، فلماذا أنشئت الوزارة من جديد، ولماذا أُسندت إلى إلكين بالذات؟ يبدو أن الإجابة عن هذا السؤال تتفرع من أكثر من جذر نبت على تربة خاصة كوّنتها

العلاقات وموازين القوى داخل حزب "الليكود" من جهة، وبنية الائتلاف الحكومي الهشة الذي يعتمد على أغلبية ٦١ عضو كنيست فقط من جهة أخرى، واضطرار رئيس الحكومة إلى إرضاء أعضاء الائتلاف كي لا ينفرد عقده وتنتهي الحكومة من جهة ثالثة. فزئيف إلكين نجح في زيادة قوته والوصول إلى المكان الثامن في قائمة مرشحي حزب "الليكود" للكنيست، بعد الانتخابات الداخلية في الحزب، ولذلك عند تشكيل الحكومة، أسندت إليه في البداية وزارة الشؤون الاستراتيجية، علاوة على وزارة الاستيعاب، لكن بعد عشرة أيام، ونتيجة دخول عضو الكنيست من "الليكود" غلعاد إردان الذي احتل المكان الثاني في قائمة الحزب بعد نتنياهو، سحبت الحكومة وزارة الشؤون الاستراتيجية منه لمصلحة إردان. فما كان من إلكين إلا أن بدأ بتوجيه "رسائل تهديد" لنتنياهو، فامتنع بداية من حضور جلسة كتلة "الليكود"، وصوّت ضد موقف الحكومة في اللجنة الوزارية للتشريع، ثم طالب نتنياهو بتسليمه وزارة شؤون القدس كتعويض عن فقدانه وزارة الشؤون الاستراتيجية.<sup>١٤</sup> في ضوء هذه الظروف اضطر نتنياهو إلى الاستجابة لمطلب إلكين، ناقضاً بذلك تعهده لرئيس بلدية القدس نير بركات بعدم إنشاء الوزارة من جديد، ومعالجة موضوع القدس من خلال الوزارات الأخرى. فأصبح إلكين بذلك وزيراً للاستيعاب (استيعاب المهاجرين)، فضلاً عن كونه وزيراً للقدس وللميراث.

### وزير شؤون القدس يميني متطرف

قد تكون الفائدة الفعلية لإعادة إنشاء وزارة شؤون القدس مجدداً من أجل تثبيت سيادة إسرائيل في القدس كأمر واقع، ضئيلة أو موضوع جدل. وفي جميع الأحوال، فإن الوزارة ليست هي أهم أداة في هذا الصدد، وإنما قد يكون لشخص الوزير، لتصوره وموقفه بشأن القدس والأماكن المقدسة والحل السياسي، تأثير مباشر في الوضع الملتهب أصلاً في المدينة، وخصوصاً في القدس الشرقية. فمن هو الوزير إلكين؟

يبلغ زئيف إلكين الرابعة والأربعين من العمر، هاجر من خاركوف في أوكرانيا إلى إسرائيل في كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٠، وهو يقطن اليوم مع عائلته في مستعمرة كفار إداد في تجمع غوش عتسيون، جنوبي بيت لحم،<sup>١٥</sup> ويُعتبر من صقور حزب "الليكود". وفي تموز / يوليو ٢٠١٣، عندما كان نائباً لوزير الخارجية، أصر على دخول الحرم القدسي الشريف المعروف لدى اليهود بـ "هار هبايت" مع عائلته، ونجح في الدخول بسبب حصانته. وقد تسبب ذلك بردات فعل غاضبة من طرف الفلسطينيين الموجودين في الحرم، فجرى تهريب عائلة إلكين من المكان تحت حماية الشرطة.<sup>١٦</sup> وكان إلكين قد بدأ نشاطه الحزبي عضواً في "كديما" الذي أسسه أريئيل شارون وشمعون بيرس كحزب وسط، ودخل الكنيست الـ ١٧ عضواً عن هذا الحزب، لكن سرعان ما بدأ التحول عنده والانعطاف نحو اليمين، فكان من أشد المعارضين لقرار حكومة شارون إجلاء المستوطنين من قطاع غزة في سنة ٢٠٠٥. وفي ١٩ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٨، وفي أثناء التحضيرات للانتخابات الكنيست الـ ١٨ أعلن انسحابه من "كديما" بعد انضمام "تسيبي ليفني" إلى الحزب، وتحولته في رأيه إلى حزب يسار،<sup>١٧</sup> وتم تعيينه رئيساً لكتلة "الليكود" في الكنيست. يضاف إلى ذلك أن إلكين بادر مع

أفي ديختر إلى مشروع قانون يعكس مواقفه اليمينية المتطرفة، وهو "قانون أساس: إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي"، الذي يُعرف اختصاراً بـ "قانون القومية"<sup>١٨</sup>. ومشروع القانون هذا، فضلاً عن مشروعَي قانون آخرين (من "الفصيلة" نفسها، وهي قوانين هدفت جميعاً إلى إعلان إسرائيل دولة قومية لليهود)<sup>١٩</sup>، لم يتطرق إلى الحفاظ على الحقوق الفردية لجميع المواطنين، وحدد اللغة العبرية فقط لغة رسمية في إسرائيل.<sup>٢٠</sup> وعليه، لا نستغرب أن يكون هنالك تخوف من قيام إلكين، كوزير لشؤون القدس، وكصاحب مواقف يمينية متطرفة، بإشعال نار سياسية في المدينة في هذه الفترة الحساسة، وذلك بهدف بلورة موقعه في مقياس الأيديولوجيا في "الليكود" كيميني مقرب من المستوطنين، والذي هو واحد منهم فعلاً بحكم مكان سكنه أيضاً.

### الخلاصة

كان تأسيس وزارة شؤون القدس في بداية التسعينيات بهدف تطوير المدينة التي تراها إسرائيل عاصمتها الموحدة والأبدية، وأداة لتنفيذ الأهداف التي نصت عليها المادة الرابعة من "قانون أساس: القدس عاصمة إسرائيل"، وذلك من أجل تعزيز الوجود الإسرائيلي فيها وتقويته. لكن إنشاءها من جديد كوزارة من وزارات حكومة نتنياهو لم يكن خالياً من اعتبارات سياسية داخلية ضيقة جَراء صراعات قوى داخل حزب "الليكود"، كبر حجمها أو تأثيرها نتيجة بنية الائتلاف الحكومي الهشة الذي يعتمد على أغلبية ٦١ عضو كنيست في مقابل ٥٩، والتي هي عرضة للتفتت بشكل دائم. ■

### المصادر

- ١ راجع: أسامة حلبي، "الوضع القانوني لمدينة القدس ومواطنيها العرب" (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط ١، ١٩٩٧).
  - ٢ انظر "وقائع جلسات الكنيست"، ٢١ / ١٢ / ١٩٩٢، في: حلبي، المصدر نفسه.
  - ٣ نشر نص القرار وصلاحيات الوزارة الجديدة في موقع ديوان رئيس الحكومة (بالعبرية)، في الرابط الإلكتروني التالي:
- <http://www.pmo.gov.il/Secretary/GovDecisions/2015/Pages/dec46.aspx>
- ٤ نشر خبر التصديق على التعيين في موقع الكنيست (بالعبرية) في ١ / ٦ / ٢٠١٥، في الرابط الإلكتروني التالي:
- <http://main.knesset.gov.il/News/PressReleases/Pages/press010615-jh.aspx>
- وكذلك في موقع "Ynet" في ٢ / ٦ / ٢٠١٥ (بالعبرية)، في الرابط الإلكتروني التالي:
- <http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4663907,00.html>

- ٥ انظر "وقائع جلسات الكنيست"، ٤ / ١٢ / ١٩٩٠، في: حلبي، مصدر سبق ذكره.
- ٦ انظر "كتاب القوانين"، رقم ٩٨٠ (٥ / ٨ / ١٩٨٠)، ص ١٨٦، في: حلبي، مصدر سبق ذكره.
- ٧ انظر: حلبي، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٢.
- ٨ بشأن قرار مصادرة الأرض وبناء مستعمرة "هار حوما" وأبعاد هذا القرار، انظر: المصدر نفسه، ص ٣٣.
- ٩ انظر "وقائع جلسات الكنيست"، ٩ / ٧ / ١٩٩١، في: حلبي، مصدر سبق ذكره.
- ١٠ المصدر نفسه
- ١١ المصدر نفسه، ٢٣ / ٧ / ١٩٩١.
- ١٢ ورد نص الإعلان الذي عمّمه نير بركات في مقالة للصحافية والمعلقة للشؤون السياسية مزال معلم، بعنوان: "وزارة شؤون القدس: جيدة لإكين مضرة للمدينة"، في موقع al-Monitor الإلكتروني، بتاريخ ٢٧/٥/٢٠١٥ (بالعبرية)، في الرابط التالي: [www.al-monitor.com/pulse/iw/orginals/2015/israel-new-government-netanyahu-el-kin-jerusalem-portfolio.html](http://www.al-monitor.com/pulse/iw/orginals/2015/israel-new-government-netanyahu-el-kin-jerusalem-portfolio.html)
- ١٣ المصدر نفسه.
- ١٤ المصدر نفسه.
- ١٥ راجع التعريف بـ "زئيف إكين" (بالعبرية)، في موسوعة "ويكيبيديا" الإلكترونية، في الرابط التالي:  
[https://he.wikipedia.org/wiki/%D7%96%D7%90%D7%91\\_%D7%90%D7%9C%D7%A7%D7%99%D7%9F](https://he.wikipedia.org/wiki/%D7%96%D7%90%D7%91_%D7%90%D7%9C%D7%A7%D7%99%D7%9F)
- ١٦ مزال معلم، مصدر سبق ذكره.
- ١٧ ويكيبيديا، مصدر سبق ذكره.
- ١٨ نُشر الاقتراح في الموقع الإلكتروني لوزارة العدل (بالعبرية)، في الرابط التالي:  
<http://index.justice.gov.il/StateIdentity/ProprsredBasicLaws/Pages/Dichter-sProposal.aspx>
- ١٩ هناك مشروع قانون لعضو الكنيست إييليت شاكيد (تشغل اليوم منصب وزيرة العدل في حكومة نتنياهو)، نُشر في الموقع الإلكتروني لوزارة العدل (بالعبرية)، في الرابط التالي:  
<http://index.justice.gov.il/StateIdentity/ProprsredBasicLaws/Pages/National-State.aspx>
- وهناك مشروع قانون آخر لنتنياهو بشأن يهودية الدولة الإسرائيلية، جاء لتوحيد الجهود وجسر الهوة والتغلب على الخلافات والاختلافات في النصوص.
- ٢٠ المادة ٤ من مشروع قانون يهودية الدولة.